الأنباء
الخميس 7 ابريل 2011

في الدليل الاقتصادي الصادر عن الإدارة الاقتصادية في الوزارة

«الخارجية» تعتمد «الديبلوماسية الاقتصادية» بهدف تسويق الكويت كمركز مالي

تبنت الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية مفهوما جديدا أطلقت عليه «الديبلوماسية الاقتصادية» لتحديد مسار السياسة الخارجية المستقبلية للدولة المرتكزة على الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق الهدف الرئيسي، وهو تسويق الكويت كمركز مالي وتجاري عالمي.وجاء في الدليل الاقتصادي الصادر عن (الادارة الاقتصادية) في وزارة الخارجية ان هذا المفهوم يتمثل في ديبلوماسية تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية في السنوات الاخيرة.

وبين الدليل انه في ضوء هذه المتغيرات والتطورات العالمية وتحديات العولمة بات من الضروري ان تسعى الكويت الى رفع كفاءاتها لخلق فرص إنتاجية مستدامة للمنافسة في الاقتصاد العالمي المفتوح، حيث لم تعد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المبنية على توزيع الثروة والرعاية الكاملة للفرد ذات جدوى في الوقت الراهن.وأشار الى أهم التحديات التي تواجه الكويت والتي تتمثل في عملية التحول من اقتصاد مبني بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل الى اقتصاد متنوع المصادر قادر على المنافسة في ساحة الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين، موضحا ان الدولة تكرس جهودها ومساعيها لإحداث تعديلات هيكلية في بنية الاقتصاد والمجتمع الوطني من اجل تهيئة البيئة الملائمة للتفاعل مع مستجدات الاوضاع.

وعن أهم أهداف (الديبلوماسية الاقتصادية)، بين الدليل الاقتصادي انها تهدف الى تنويع مصادر الدخل للبلاد ودعم جهود التنمية الاقتصادية مع توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الكويت والدول الاخرى لزيادة تفعيل دورها في المحافل الاقليمية والدولية.وأضاف انها تهدف ايضا الى الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وإصلاح سوق العمل من اجل الارتقاء باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة والتخفيف من حدة القيود المفروضة على التنمية.

وذكر الدليل ان اهم عمليات الاصلاح الاقتصادي تكمن في عمليات الخصخصة والتعاقد مع الجهات غير الحكومية لتقديم الخدمات للدولة ودعم الاستثمارات الاجنبية اضافة الى تعديل السياسة الاقتصادية مبينا ان التحدي الذي يواجه الكويت هو مدى قدرتها على رفع مستوى الاقتصاد التنافسي واستعدادها الكامل للمنافسة في الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء الاتجاه الى العولمة وتحرير التجارة وسياسة الخصخصة المتبعة بالدولة لفت الدليل الى ان الكويت تهدف الى الحد من هجرة رؤوس الاموال الوطنية للخارج وترمي الى توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص الاجنبي للاستثمار في الدولة.

وعدد مجالات فرص الاستثمار والانشطة والمشروعات التي يجوز للمستثمر الاجنبي مزاولتها بالكويت والمتمثلة في مشروعات الصناعة عدا مشروعات استكشاف النفط او انتاجه ومشاريع البنية التحتية في مجالات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات اضافة الى المصارف وشركات الاستثمار والتأمين.

ومن الانشطة والمشروعات أيضا تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات والمستشفيات وصناعة الادوية وانشطة التخزين والخدمات اللوجستية والنقل والبيئة ومجال السياحة والفنادق والثقافة والاعلام اضافة الى الاستثمارات العقارية عن طريق مساهمة المستثمر الاجنبي في شركات كويتية وفقا لأحكام قانون رقم 20/2000.

ويعود إنشاء الادارة الاقتصادية ضمن هيكل وزارة الخارجية الى عام 2004 بناء على قرار وزاري وبناء على التعليمات المباشرة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح.

يذكر ان الادارة مارست أعمالها فعليا في سبتمبر 2005 وحددت مهامها واختصاصاتها في تنسيق العمل الاقتصادي داخل الدولة مع جهات الاختصاص للخروج بوجهة نظر واحدة أمام العالم الخارجي، اضافة الى تعزيز وتدعيم التواجد الدائم للكويت في مختلف المحافل الاقليمية والدولية الاقتصادية.

ومن مهامها أيضا تدعيم التعاون الاقتصادي المشترك على جميع المستويات واستثمار العلاقات الاقتصادية لتحقيق المصالح المشتركة ودعم قضايا الامن والتعاون الاقتصادي عن طريق مراعاة الاهداف والسياسات العامة للدولة في القرارات والتوصيات الصادرة على مستوى كل أنشطة التعاون الاقتصادي.

بالتوازي مع خطة التنمية وتفعيلاً لمشاركة القطاع الخاص فيها

النفيسي: «المزايا القابضة» تعيد إحياء مبادرتها لإنشاء مركز مالي وتأسيس قرية تراثية تحملان اسم «نيرة» و«يمار»

اعلنت شركة المزايا القابضة عن إحياء مبادرتها التي قدمتها سابقا والتي تهدف من خلالها إلى إنشاء مركز مالي وتأسيس قرية تراثية تحملان اسم «نيرة» و«يمار»، وذلك بالتوازي مع دخول خطة التنمية الحكومية عامها الثاني.

وقالت الشركة في بيان صحافي انها تعول، وجميع شركات القطاع الخاص الكويتي، كثيرا على تنفيذ هذه الخطة التي يمكنها أن تحقق رؤية الكويت الإستراتيجية في التحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي بحلول عام 2035، حيث يرجع الفضل في تفاؤل القطاع الخاص بهذه الخطة الى انها تضمنت بندا يقضي بإصدار أو مراجعة 21 قانونا ولوائح تنظيمية في مجالات اقتصادية مهمة من بينها الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنافسة والحوكمة، حيث تم بالفعل إقرار قوانين اقتصادية مهمة يأتي على رأسها قانون هيئة أسواق المال، وقانون الخصخصة.

وأضافت الشركة انه مما يزيد من تفاؤل القطاع الخاص بخطة التنمية انها تضمنت العديد من المبادرات الجديدة التي سيكون لها الأثر الكبير على الاقتصاد الكويتي في المستقبل القريب، فضلا عن المبادرات الكثيرة التي يطرحها القطاع الخاص أمام الجهات الحكومية، على النحو الذي يمكنه من القيام بالدور المنوط به في تطوير البلاد والمساهمة في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

واشارت الشركة الى ان أحد العناصر الرئيسية لرؤية الكويت الاستراتيجية للعام 2035 يقوم على استعادة القطاع الخاص دوره القيادي بصورة رئيسية، من خلال إقرار إصلاحات وتقديم حوافز متنوعة لتنشيط الاستثمار الخاص، وتبعا لذلك، فإن نصف المصروفات الاستثمارية المتوقعة ضمن خطة التنمية يتوقع لها أن تأتي من القطاع الخاص كاستثمارات مباشرة أو ضمن نظام الـ (B.O.T) أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأوضحت شركة المزايا القابضة، انه في ضوء هذه المعطيات، فقد ارتأت ضرورة إعادة طرح مبادرتها الاقتصادية والتنموية الرائدة، والتي سبق أن طرحتها على صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قبل الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وهي مبادرة إنشاء مركز مالي يحمل اسم «نيرة» وتأسيس قرية تراثية تحت مسمى «يمار»، حيث لاقت استحسان وإعجاب صاحب السمو الأمير بها آنذاك، غير ان ظروف الأزمة المالية العالمية حالت دون استكمال دراسات المشروع في ذلك الوقت، مشيرة إلى أن إتاحة لجنة المبادرات الفرصة أمام شركة المزايا بإعادة تقديم مبادرتها السابقة مهدت الطريق لإمكانية انتقال المبادرة إلى مراحل متقدمة من الدراسة ودخولها حيز التنفيذ.

رشيد النفيسي

المشروعان سيوفران أكثر من 90 ألف فرصة عمل و20 ألف وحدة سكنية بالإضافة لمتطلبات الأجيال القادمة من المرافق الحكومية والمدارس والمستشفيات والجامعات

موقع مركز «نيرة» على شكل جزيرة نموذجية تنبسط على مساحة 4,6 ملايين متر مربع

إتاحة لجنة المبادرات الفرصة أمام «المزايا» بإعادة تقديم مبادرتها مهدت الطريق لإمكانية دخولها حيز التنفيذ

ولفتت «المزايا القابضة» الى ان رئيس مجلس إدارة الشركة رشيد النفيسي بعث في شهر فبراير الماضي بخطاب جديد إلى الجهاز الفني لتنفيذ المشروعات التنموية والمبادرات لتذكيره بالمبادرة التي طرحتها شركة المزايا في العام 2008، بين فيه ان مبادرة شركة المزايا القابضة «تأتي انطلاقا من رغبتها العميقة في المساهمة في تطوير دولتنا الحبيبة وذلك بالمشاركة بأحد المشاريع التنموية التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتسهم في دفع عجلة التنمية لكويتنا الحبيبة»، مشيرا الى ان انشاء «يمار» سيشكل بعدا ثقافيا من شأنه أن يسهم في ازدهار الفنون بكافة أنواعها ويضعها في متناول أيدي الأجيال القادمة بصورة تضمن الحفاظ على التقاليد الكويتية الأصيلة ويجعل منها منطلقا لبدايات جديدة وآفاق أكثر تنوعا ورحابة.

واشار النفيسي الى انه بناء على ذلك، قامت شركة المزايا القابضة بتكليف شركة هالكرو انترناشونال، وهي إحدى الشركات الاستشارية المتخصصة في إعداد الدراسات والمخططات، لبلورة ووضع مخططات تصورية لجزيرة صناعية ضمن جون الكويت تخصص لاحتضان ما يلبى على نطاق واسع الاحتياجات والمتطلبات الثقافية للكويت حيث تمت تسميتها بمشروع القرية التراثية «يمار».

وفي سياق ذي صلة، أكد رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي أن مشروع مركز «نيرة» المالي وقرية «اليمار» التراثية سيوفران بيئة متكاملة لمدينة مالية وتراثية مع ما يشكلانه من نقطة جذب للاستثمار تزخر بنشاط دائم.

وأضاف النفيسي انه: «من حق الكويت والكويتيين علينا ان نساهم في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير وطموح كل كويتي في ان يرى بلاده قبلة المنطقة والعالم من الناحية الاقتصادية والمالية والتراثية والسياحية، ومن واجب كل كويتي ان يعمل ضمن مجاله كي يساهم في إعلاء راية الكويت عاليا، وان يرسخ أقدامها كواحدة من أهم دول المنطقة، خاصة في ظل التنافس الذي تشهده الدول على كل الأصعدة».

وأوضح: «ان من أهم ميزات هذين المشروعين، أنهما سيوفران أكثر من 90 ألف فرصة عمل للشباب الكويتي، وأكثر من 20 ألف وحدة سكنية، كما سيوفران العديد من متطلبات الأجيال القادمة من المرافق الحكومية كالمدارس، المستشفيات، والجامعات».

وأكد النفيسي أن هذه المبادرة ليست مجرد فكرة مشروع عقاري مبتكر وطموح تقترحه شركة المزايا القابضة بقدر ما هي مبادرة جريئة تستلهم التاريخ من أجل الاستثمار في الغد عبر تحويل الكويت (المدينة والدولة) إلى مركز مالي وتجاري إقليمي معاصر يوفر بيئة رحبة وجاذبة للاستثمارات تضج بالحيوية وتزخر بالنشاط الدائم.

واشار إلى أن مبادرة «المزايا» إنما تنطلق من رؤية عريقة ومستقبلية في آن معا، روية عريقة لأنها تستبقي نسجها من تراث الكويت وخبراتها التجارية الضاربة في عمق التاريخ، وهي رؤية مستقبلية لأنها تستشرف صورة زاهية لكويت الغد تقوم على التوظيف المحكم والمدروس للمزايا الاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية الراهنة للكويت.

تفاصيل مبادرة «مزايا القابضة»

وحول تفاصيل مشروعي نيرة ويمار، قال النفيسي «ان «نيرة» عبارة عن جزيرة اصطناعية ضمن منطقة «جون الكويت» واسمها يرجع الى اللفظ الشعبي «ليرة».

واشار الى ان المشروع صمم على يد امهر الشركات العالمية ليأخذ شكل القلب المالي للكويت في المستقبل، ويتألف المشروع من ثلاث مناطق رئيسية وهي: القلب المالي الذي سيضم المراكز المالية المحلية والعالمية وأسواق الأوراق المالية المتنوعة، ومكاتب الاستثمار المالي التي ستضم المكاتب الحكومية والمراسي البحرية، بالإضافة إلى المباني السكنية التي ستضم شققا وڤللا ومنازل فاخرة ستشكل نسبة المباني 50٪ من مساحة الجزيرة، بينما تركت النسبة الباقية للحدائق والمساحات الخضراء. وروعي في التصميم ظروف البيئة والملاحة البحرية، كما تم استحداث نظام جديد للمواصلات العامة يتضمن العبارات المائية والمصاعد الهوائية (التلفريك).

وقال النفيسي ان المخطط المتخيل لمشروع «نيرة» بمرافقه المتعددة الاستخدامات إنما يهدف إلى خلق بيئة جاذبة تتسم بالرحابة والديناميكية، وتوفر للمستثمرين ورجال الأعمال أقصى درجات الراحة والمرونة التي تتيح لهم تنمية وزيادة عائداتهم المالية إلى أقصى حد ممكن.

وأضاف ان مخططات المشروع تتضمن تحديد موقع مركز «نيرة» على شكل جزيرة نموذجية تنبسط على مساحة 4,6 ملايين متر مربع عند الخاصرة الجنوبية الشرقية لجون الكويت النابض بالحيوية والنشاط، حيث من المتوقع ان يسهم مركز نيرة بما له من أهمية جيوسياسية في تعزيز الواجهة البحرية للكويت، وبشكل بالتالي نقطة جذب واستقطاب للمستثمرين، حيث روعي لدى اختيار وتحديد الموقع المقترح لإنشاء مركز نيرة المالي المحافظة على زخم قنوات الاتصال وخطوط الملاحة التجارية النشطة المرتبطة بميناءي الشويخ والدوحة مرورا بجون الكويت.

مشروع «يمار»

وحول «يمار»، قال النفيسي: «اما فيما يخص مشروع «يمار»، والذي يعني «قلب النخلة»، فهو عبارة عن توليفة فنية إبداعية تمزج بين اليابسة والبحر وتربط بين الماضي والحاضر، وتقع على رأس الخليج العربي على مساحة 4,6 ملايين متر مربع، وقد تم تصميمها على شكل جزيرة اصطناعية تضم الدول الخليجية الست كل بطابع يعكس نمط الحياة الثقافية والتقاليد فيها، وسيحتضن المشروع بين جنباته مسرحا مدرجا ومراكز ثقافية مختلفة ومعارض فنية ومراكز تسوق وساحات لنصب الاعلام في الاحتفالات الكبرى، كما سيتضمن مباني سكنية وواجهات مائية وڤيلات ومطاعم وفنادق ومراسي بحرية، وقد راعى المشروع في تصميمه كل عوامل الملاحة البحرية والمواصلات والعناصر البيئية بشكل متجانس مع تطويره.

وأضاف ان مشروع القرية التراثية «يمار» يحمل طابعا ريفيا بمنطلقاته وتوجهاته التي ترمي إلى تكريس الكويت كفضاء مفتوح للإبداع ومساحة جاذبة ومحتضنة للأنشطة الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية بصورة تحفظ للكويت تراثها الاجتماعي ومخزونها الثقافي الأصيل وتعيد صياغته وتقديمه بشكل حضاري يعكس مسيرة تطور المجتمع الكويتي وازدهاره عبر العصور، فضلا عن أهمية النقلة النوعية التي ستشكلها القرية التراثية «يمار» كمعلم ثقافي وسياحي فريد يستقطب عشاق الفنون والثقافة من مختلف أرجاء العالم، في تجسيد طموحات الكويت المستقبلية وتمسكها في الوقت نفسه بتراثها وتاريخها العميق.

وأشار الى أن القرية التراثية «يمار» تعتبر توليفة فنية إبداعية تمزج بين اليابسة والبحر وتربط بين الماضي والحاضر، وتشمخ كمنارة ونقطة استقطاب وجذب على رأس الخليج العربي، مؤكدا أن من شأن يمار أن تعزز من أهمية وحيوية الساحل الحالي للكويت بحيث لا تتعدى المساحة المخصصة للمنتجعات والمرافق السياحية سوى قرابة 11٪ من مساحته، فيما سيمتد هذا المشروع على منطقة تصل مساحتها إلى 4,6 ملايين متر مربع.

وبين النفيسي أن أفضل موقع مقترح لإنشاء القرية التراثية «يمار» بصورة تلبي المتطلبات الآنفة الذكر هو الجانب الجنوبي الشرقي من جون الكويت، حيث سيضمن إنشاء قرية الثقافة ضمن هذه الحدود عدم الإخلال بخطوط حركة الملاحة وعمليات الشحن التجاري التي تستخدم ميناءي الشويخ والدوحة، حيث يقوم مفهوم هذا المشروع على تصميم إنشاء جزيرة نموذجية ترتبط بشكل ثابت بالمنطقة المأهولة والحافلة بالعمران في مدينة الكويت الراهنة، مشيرا الى ان مفهوم مخطط المشروع قد اعتمد العمارة العربية التقليدية أساسا له، من اجل توفير حوافز ومفردات ثقافية تعزز عملية الارتقاء والتطور المتواصل بصورة تنسجم وتتواكب مع المتغيرات التي فرضتها حالة الازدهار المتنامية في البلاد.

«الكويتية» تكرّم سفيرنا بالسعودية

جانب من التكريم

كرمت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ممثلة في رئيس مجلس الإدارة حمد الفلاح أمس سفيرنا لدى المملكة العربية السعودية الشيخ حمد جابر العلي لدوره الكبير مع المؤسسة والمسافرين على متنها.وكان الشيخ حمد الجابر وأركان سفارتنا في الرياض قد تواجدوا مع موظفي مكتب الكويتية في مطار «الملك خالد الدولي» أثناء تحويل مطار الكويت الدولي لعدد من رحلات الكويتية وطيران الجزيرة للهبوط في مطار الملك خالد بالرياض خلال العاصفة الترابية القوية التي ضربت الكويت يوم الجمعة الموافق الـ 25 من الشهر الماضي وظل متابعا لشؤون المسافرين حتى تمت مغادرتهم الأراضي السعودية بسلام.وقد قدمت المؤسسة درعا تذكارية بهذه المناسبة للشيخ حمد والذي قدمه مدير مكتب الكويتية في الرياض محمد العتيبي نظير ما قام به من جهد ودعم وسهر ومتابعة لركاب الكويتية.

وقال مدير مكتب الكويتية بالرياض محمد العتيبي لـ «كونا» امس ان هذا التكريم للشيخ حمد الجابر هو تكريم مستحق على ما قام به من جهود وإسهامات ساهمت في تذليل كل الصعاب التي واجهت ركاب الكويتية وغيرها.

وقال ان الشيخ حمد قد برهن على الدور الكبير والمهم المنوط بسفراء وسفاراتنا بالخارج والتي تتعدى الأمور الرسمية والديبلوماسية وتشمل متابعة شؤون كل الكويتيين ومساعدة كل الأجهزة الكويتية الوافدة إلى المملكة.

وأضاف العتيبي ان وقفة الشيخ حمد الجابر كان لها ابلغ الأثر في تخفيف محنة التأخير الإجباري الذي طرأ على الكويتية ومواعيد رحلاتها اثر إغلاق مطار الكويت الدولي.

«العقارية» تقرير مراجعي الحسابات متحفظ

ذكرت الشركة العربية العقارية (ع عقارية) في بيان نشر على موقع البورصة، انه لم يتم ذكر كل التفاصيل التي يحتويها تقرير مراقبي الحسابات في البيانات المالية السنوية للشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 ، مشيرة إلى أن تقرير مراقبي الحسابات احتوى على رأي متحفظ حيث ورد في تقريره أنه لم يتم تدقيق البيانات المالية لعمليات فندقي هوليدي - ان الكويت، وروتانا الشارقة «ايضاح 1» عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وتم إعدادهما بمعرفة الإدارة حيث يبلغ إجمالي موجودات الفندقين 1,2 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2010 وصافي ربحهما 1,28 مليون دينار عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ (829,2 ألف دينار و841,8 ألف دينار) على التوالي - و(31 ديسمبر 2009). لم نتمكن من القيام باجراءات تدقيق بديلة وبالتالي لم نتمكن من تحديد ما اذا كانت هناك تسويات هامة على هذه المبالغ.

وفي فقرة توضيحية أشار تقرير مراقبي الحسابات إلى ما ورد بالإيضاح رقم (1، 3) من هذه البيانات المالية المجمعة، مؤكدا أن مطلوبات المجموعة المتداولة زادت على موجوداتها المتداولة بمبلغ 62,80 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2010، ما يشير إلى وجود حالة من عدم التأكد والتي قد تثير درجة عالية من الشك حول قدرة المجموعة على الاستمرار في مزاولة نشاطها، ان راينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

وجاء في التقرير انه حسبما هو وارد تفصيلا بإيضاح رقم «30» قامت المجموعة بتصحيح المعالجة المحاسبية لإثبات الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع وذلك بأثر رجعي.

وجاء في التقرير: كنا قد تحفظنا على ذلك بتقريرينا المؤرخين في 31 مارس 2009 و24 مارس2010 الصادرين عن البيانات المالية المجمعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2008 و2009 على التوالي.

وذكر مراقبو الحسابات ان التقرير على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

العيسى: 1,3 مليون دينار أرباح «الاتحاد العقارية» وعموميتها وزّعت 7٪ نقداً عن 2010

فيصل العيسى مترئسا عمومية «الاتحاد العقارية» (قاسم باشا)

ذكر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الاتحاد العقارية فيصل سلطان العيسى أن صافي ربح الشركة للعام 2010 بلغ 1,3 مليون دينار بما يعادل 7,04 فلوس للسهم، مقارنة بأرباح قدرها 1,27 مليون دينار بما يعادل 6,87 فلوس للسهم للعام 2009 أي بزيادة قدرها 2,5٪.

وأضاف العيسى في كلمته في التقرير السنوي خلال عمومية الشركة أمس أن إجمالي موجودات الشركة بلغ 28,9 مليون دينار مقارنة بـ 29,54 مليون دينار للعام 2009 بتراجع نسبته 2,18٪.

وأشار إلى تراجع التزامات الشركة من 474,6 ألف دينار في 2009 إلى 316,9 ألف في 2010، مشيرا الى أن هذه الالتزامات لا تتضمن أية تسهيلات بنكية أو قروض وأن الشركة تعتمد في أعمالها على التمويل الذاتي من إيراداتها التشغيلية، حيث بلغت إيرادات الشركة للعام 2010 مبلغ 2,057 مليون دينار منها 2,028 مليون دينار إيرادات تشغيلية بتراجع نسبته 10,3٪ عن إيرادات 2009 والتي بلغت 2,293 مليون دينار.

ولفت الى حرص الشركة على تحقيق عوائد أفضل من خلال المحافظة على تأجير مجمعاتها السكنية بالكامل، معربا عن أمله أن تكون نتائج الشركة خلال العام 2011 أفضل بما يحقق طموح المساهمين، لاسيما أن عام 2010 كان عصيبا ومليئا بالتحديات والأحداث العالمية والمحلية والتي ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي المحلي والعالمي.

ووافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الاتحاد العقارية على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بنسبة 7٪ من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 7 فلوس للسهم الواحد.

● عاطف رمضان